

الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة

د. كامل وزنة

اكاديمي* وباحث من لبنان

*أستاذ الاقتصاد / الجامعة
الأميركية للعلوم والتكنولوجيا

مقدمة

إن الصراع على الطاقة هو السبب الأبرز لما يشهده العالم اليوم من نزاعات وحروب. وبسبب اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى حاولت الولايات المتحدة الأميركية التمركز في اذربيجان وجورجيا وتركمانستان لتكون قريبة من مصادر الطاقة العالمية. وتحوي الدول المحيطة ببحر قزوين- بحسب وزارة الطاقة الأميركية- (270 مليار برميل) من النفط أو حوالي خمس احتياطات العالم الإجمالية المؤكدة من البترول... وحوالي (450 تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي اي ما يمثل 8/1 احتياطات الغاز في العالم.

ويحتل بحر قزوين أهمية بالغة في سياسات الحكومات الغربية من أجل سلامة خطوط الإمدادات النفطية وأمنها ، فالجغرافيا المعقدة لبحر قزوين تفرض مرور انابيب النفط في البلدان المجاورة بما فيها روسيا وايران. وقد أفصحت أميركا عن الهدف من وراء تواجدها في منطقة بحر قزوين في تقرير صادر عن الكونغرس في نيسان 1997 وفيه: أن "الولايات المتحدة كمستهلك رئيس للنفط لها مصلحة مباشرة في تعزيز امدادات الطاقة العالمية وتنويعها" لسببين(1):

- 1 - اقتصادي لتأمين مصادر طاقة بديلة.
- 2 - أمني يتمثل بإجراء وقائي احتياطي في حال انقطاع شحنات النفط من الخليج.

1 - الحروب على الموارد والجغرافيا
- مايكل كلير - دار الكتاب العربي
2002 ص 70.

وتسعى أميركا للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين عبر مد أنابيب النفط والغاز من تحت مياهه باتجاه جورجيا وتركيا والحليفتين لها، ثم إلى دول أوروبا

وتسعى أميركا للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين عبر مد أنابيب النفط والغاز من تحت مياهه باتجاه جورجيا وتركيا والحليفتين لها، ثم إلى دول أوروبا، مما يجعلها تسيطر على خطوط امدادات الطاقة. وفي حين سينخفض انتاج المناطق النفطية مع مرور الوقت بسبب الاستهلاك المتزايد للطاقة في أميركا، ويُتوقع أن ترتفع كمية هذا الانتاج في بحر قزوين عام 2020 إلى 6 مليون برميل باليوم⁽²⁾.

وعلى وفق وزارة الطاقة الأميركية "فإنأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان واوزبكستان مجتمعة تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز، وبها يزيد عن الاحتياطات المجتمعة للولايات المتحدة وكندا والمكسيك. لذلك تسعى أميركا للسيطرة على الممرات والمضائق العالمية مثل قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب والبوسفور وقناة بنما. وبمر خلال هذه المضائق والممرات 30 مليون برميل نفط يوميا. ويعتقد استراتيجيون أن من يسيطر على النفطوالغاز وطرق توزيعها سيحكم العالم.

2 - الحروب على الموارد و الجغرافيا
- مايكل كلير - دار الكتاب العربي
2002 ص 65.



Source: <http://www.david-sadler.org/pages/obx/ukraine.htm>.

Key Central Asian Natural Gas Data, 2010

Units = trillion cubic feet (tcf)

	Reserves	Production	Exports to EU
Azerbaijan	44.9	0.5	0.0a
Kazakhstan	65.2	1.2	0.0
Turkmenistan	283.6	1.5	0.0
Uzbekistan	55.1	2.1	0.0
TOTAL	448.8	5.3	0.0

Source: BP Statistical Review of World Energy 2011, pp. 20, 22, and 28.

وقد استطاعت روسيا أن تبني اقتصادها معتمدة على ارتفاع اسعار النفط، بحيث أن الاقتصاد الروسي بدأ بالتحسن والنمو منذ عام 1999، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي المتحقق للسنوات (2007-1999) 6.8 %

Year	Real GDP Growth	Consumer Price Index	Average real wages	Real personal disposable income	Unemployment rate
1999	6.4	85.7	-32.2	-8.8	12.6
2000	10.0	20.8	18.0	11.3	10.5
2001	5.1	21.5	19.9	8.7	9.0
2002	4.7	15.8	16.2	9.7	8.1
2003	7.3	13.7	9.8	13.5	8.6
2004	7.2	10.9	10.3	8.6	8.2
2005	6.4	12.7	12.6	11.5	7.6
2006	6.7	9.7	14.4	10.2	7.2
2007	8.1	9.0	16.2	12.0	6.2

Source: Economist Intelligence Unit60⁽³⁾

لقد عززت روسيا أيضاً علاقاتها مع إيران في السنوات الماضية، عن طريق المساهمة في المشاريع النووية الإيرانية والعمل المشترك للتأثير في الأسواق النفطية، إذ تمتلك الدولتان نصف احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، ويرى مراقبون غربيون أن أي خطوة لإنشاء منظمة للغاز الطبيعي بين إيران وروسيا، قد ينتج عنها ترتيبات جديدة، تعيد صياغة التحالفات الاستراتيجية والاصطفافات فضلاً أحداث أرباك في اسواق الطاقة.

3 - CRS Russia's Economic Performance and Policies and Their Implications for the United States

May 30, 2008 William H. Cooper

وتكافح روسيا للحصول على موافقة دول حوض بحر قزوين لتنفيذ مشاريع امداداتها النفطية والتي تضمن دور مرافئها في تصدير الطاقة للدول الأوروبية المجاورة كأوكرانيا وبلغاريا وغيرهما. وفي هذا المجال، توصل زعماء روسيا وتركمانستان وكازاخستان، الى اتفاق لتمديد أنابيب للغاز الطبيعي، مما يوسع سيطرة موسكو على القسم الأكبر من الطاقة المصدرة عبر آسيا الوسطى، من خلال تحكمها بخطوط الانابيب.

ويتضمن الاتفاق الثلاثي بناء أنابيب للنفط بمحاذاة بحر قزوين لنقل الغاز التركياني الى الأسواق الغربية، عبر كازاخستان وروسيا، ما يوجه صفقة للولايات المتحدة والأوروبيين على حد سواء، إذ يحاولون تأمين منافذ مستقلة لطاقة الشرق الاوسط، بعيداً عن النفوذ الروسي.

وتعتمد غالبية دول أوروبا كثيراً على استيراد الطاقة، والمعروف أن أوروبا تستورد حالياً أكثر من 50 في المئة من احتياجاتها للطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم الى 70 في المئة عام 2030 بحسب دراسة للكونغرس.⁽⁴⁾

وتحتاج الدول الأوروبية الى 25 في المئة من الطاقة الروسية، فيما تستورد ألمانيا لوحدها 32 في المئة من طاقتها من روسيا، وعلى هذا الأساس حذرت دراسة للكونغرس من أن التقارب الروسي- الألماني، قد يضعف مساعي كل من الولايات المتحدة وأوروبا الى تطوير مصادر الطاقة والبحث عنها في روسيا وغيرها.

وقد حذر مسؤولون أمريكيون من توجه ألمانيا نحو الاعتماد شبه الكلي على الطاقة الروسية وابتعادها عن حلفائها الغربيين، مما يهدد نصيب الشركات الأمريكية التي تعودت على جني الأرباح الكبيرة من شركات النفط والغاز الطبيعي.

وتتعامل الإدارة الأمريكية مع روسيا باعتبارها دولة من دول العالم الثالث، بحيث تهم الحكم في روسيا بأنه يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، وقد عدّ الرئيس بوتين أن الولايات المتحدة "تستخدم عبارات ديمقراطية، بهدف اعادتنا الى الماضي الذي شهد نهب ثرواتنا وحرماننا من استقلالنا الاقتصادي والسياسي"⁽⁵⁾.

وهذا ما يدفع صناع السياسة في العالم الدولي والعربي والأوروبي، الى إعادة حساباتهم الدولية واعتقادهم بأنّ الحرب الباردة الثانية قد بدأت، ولاسيماً أن الأمريكيين لم

4 - CRS report for Congress
- pg The European Union's
Energy Security Challenges,
Paul Belkin January 30,
2008

**وقد عدّ الرئيس بوتين أن
الولايات المتحدة "تستخدم
عبارات ديمقراطية، بهدف
اعادتنا الى الماضي الذي
شهد نهب ثرواتنا وحرماننا
من استقلالنا الاقتصادي
والسياسي**

5 - واشنطن بوست ، 18 شباط
2006.

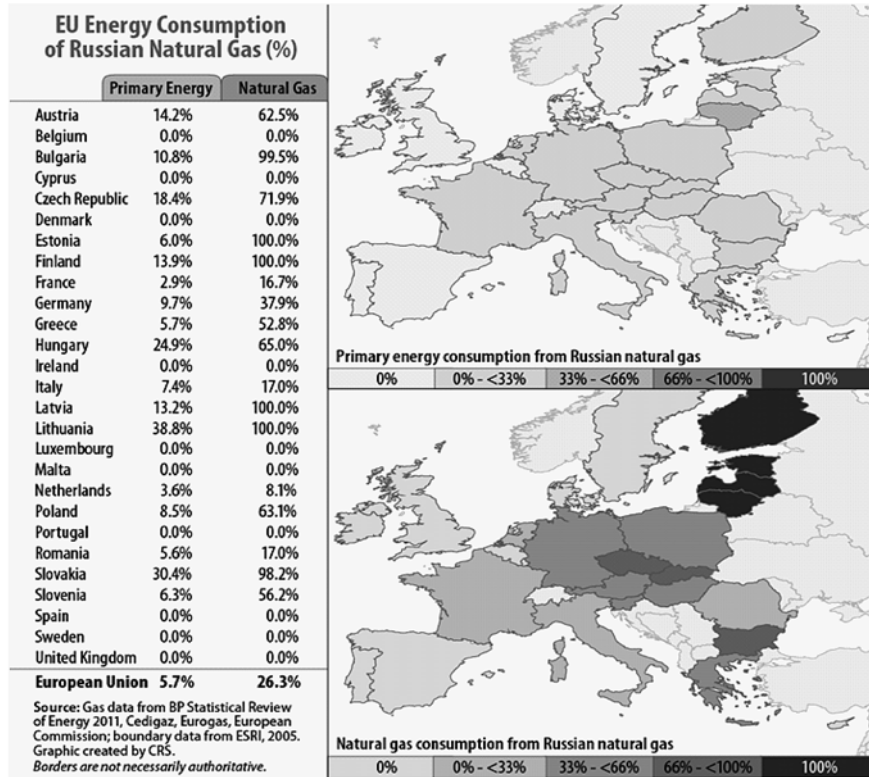
يخفوا في تصريحاتهم التغيرات المقبلة، إذ دعا وزير الدفاع الأميركي السابق، روبرت غيتس- أمام اللجنة العسكرية في الكونغرس- الى زيادة الميزانية العسكرية كي تتمكن القوى الأميركية من خوض حرب واسعة، وأنه يمكن اضافة روسيا والصين كعدوين محتملين على اللائحة التي تضم إيران وكوريا الشمالية.

أمن إمدادات أوروبا من الطاقة: الفرص والتحديات لإمدادات الغاز وتنويع مصادره

تعد أوروبا مستهلكاً رئيساً للطاقة، وتواجه تحديات ومخاطر كثيرة، ولاسيما إذا نظرنا إلى المستقبل. ومن هذه التحديات صعود اقتصادات ناشئة بسرعة في آسيا مثل اقتصاد الصين والهند، وحاجة تلك الدول لكميات أكبر من الغاز: فهذه الدول في آسيا تُعد منافساً قوياً لأوروبا في بحثها عن مصادر جديدة للغاز الطبيعي والطاقة. فضلاً عن عدم الاستقرار في الدول المصدرة للطاقة، مثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تندلع ثورات وانتفاضات شعبية. ومن التحديات ازدياد الحاجة لتغيير أنواع من الوقود المضر بالبيئة مثل الفحم والطاقة النووية، واستبداله بالغاز الطبيعي الذي يُعد أقل ضرراً على البيئة. ويجب التحول إلى الغاز للوفاء باحتياجات سياسة تغيير المناخ والتقليل من الغازات المنبعثة إلى الفضاء، والتي تتسبب في ثقب طبقة الأوزون وتعديل المناخات في العالم. ونتيجة لهذه التحديات، تُعد الإمدادات الكافية من الغاز الطبيعي نقطة اهتمام مركزي للأمم الأوروبية.

ومن أهم النقاط في استراتيجية الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي، التحول لاستعمال أكبر للغاز الطبيعي نظراً لتأثيره الأخرى على البيئة وللتوفير في كلفته الاقتصادية، وتُعد روسيا أهم المصدرين للغاز الطبيعي إلى أوروبا. إذ تصدر روسيا (34%) من احتياجات أوروبا من الغاز. وبسبب ازدياد استهلاك أوروبا من الغاز، ونقص الإنتاج الإقليمي والمحلي، سيزداد اعتماد أوروبا على روسيا في استيراد الغاز الطبيعي. ومن مصلحة أوروبا البحث عن مصادر أحر للغاز الطبيعي، وتنويع مصادر الاستيراد كي لا تبقى أسيرة لإمدادات من دولة واحدة. ولكن يبدو أن دول أوروبية عديدة غير مكترثة، ولا تود استبدال المصدر الروسي للغاز الطبيعي. ولكن دولاً أوروبية أحر تسعى لتنويع مصادر الغاز لحوفها من تهديدات مستقبلية بتوقف إمدادات الغاز الروسي لأسباب مختلفة.

إذ تصدر روسيا (34%) من احتياجات أوروبا من الغاز. وبسبب ازدياد استهلاك أوروبا من الغاز، ونقص الإنتاج الإقليمي والمحلي، سيزداد اعتماد أوروبا على روسيا في استيراد الغاز الطبيعي



Source: CRS Graphics compiled this graphic

ولكن روسيا ليست غافلة عن حماية حصتها من الغاز المصدر إلى أوروبا، فقد حاولت روسيا وشركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية، إفشال أي محاولة أوروبية لاستيراد الغاز من دول أحر. فقد حاولت روسيا إقناع الموردين للغاز (في وسط آسيا)، بعدم المساهمة في المشاريع والخطط الأوروبية لاستيراد الغاز من آسيا الوسطى. كذلك قدمت روسيا اقتراحات لمشاريع أنابيب تنافسية، وعرضت

إشراك شركات أوروبية في إقامة هذه المشاريع. وأثارت روسيا اهتمامها بالبيئة والمناخ في محاولة لثني الدول الأوروبية عن استخدام بدائل غير تقليدية للغاز الطبيعي.

أما الإدارات الأميركية فهي تنظر إلى أمن إمدادات أوروبا من الطاقة، بذات النظرة إلى أمر من أمور أمنها القومي. فقد شجعت أوروبا على تنويع مصادرها من الغاز الطبيعي، سواء من خلال

أما الإدارات الأميركية فهي تنظر إلى أمن إمدادات أوروبا من الطاقة، بذات النظرة إلى أمر من أمور أمنها القومي. فقد شجعت أوروبا على تنويع مصادرها من الغاز الطبيعي

مشروع أنبوب نابوكو للغاز، أو من خلال مر أوروبي جنوبي للغاز من شمال أفريقيا. ولقد نظرت إدارة بوش إلى الموضوع من الناحية الجيوبوليتيكية، وانتقدت روسيا لاستعمالها إمدادات الطاقة وسيلة سياسية للتأثير على البلدان الأخرى. إما إدارة أوباما فقد دعت إلى تنوع مصادر الطاقة، ولكنها لم تنتقد بصراحة اهتمامات روسيا الإقليمية، وذلك كي لا يؤثر ذلك على إعادة تسوية علاقتها مع موسكو.

إنَّ الاتحاد الأوروبي مؤلف من 27 دولة، ويُعد أكبر مستهلك للغاز الطبيعي ومستورد له لعدة عقود. وقد تناقص إنتاج أوروبا من الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، وكذلك ازداد استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا، لأنه من أفضل مصادر الطاقة بالنسبة الى السعر والبيئة. وقد ازداد اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي المستورد، سواء على شكله الغازي من خلال أنابيب، أو على شكل غاز مسال مشحون بواسطة البحر.

وروسيا هي المصدر الرئيس للغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال شبكات من الأنابيب، وتأتي بعدها النرويج ثم الجزائر. والغاز الطبيعي يُعد سلعة حيوية إقليمية لا سلعة دولية، مثل النفط إذ تشكل كلفته الإجمالية ثمنه في أرض المصدر، يزداد عليها أجرة نقله بواسطة الأنابيب. فإذا كان البلد المستورد للغاز الطبيعي قريباً إلى بلد المصدر، كان سعر الغاز في البلد المستورد أقل. وإذا مرت أنابيب الغاز في عدة دول، فإن الدول التي يمر بها الغاز تستوفي ضريبة على مرور الغاز في أراضيها، مما يرفع الثمن الإجمالي للغاز المصدر إلى دولة ثالثة أو رابعة.

وتتأثر الدول التي تستورد الغاز عن طريق مرور الغاز بدول آخر، إذا حدثت مشاكل سياسية أو اقتصادية بين دولة المصدر ودول الترانزيت ودولة الاستيراد، مما يهدد بانقطاع مرور الغاز أو ارتفاع ثمنه. ومعظم الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا يمر بدولتين هما: بيلاروسيا وأوكرانيا. وبسبب العلاقات الهشة والعدائية أحياناً بين موسكو وكييف ومينسك، حدث انقطاع للغاز المصدر إلى أوروبا في الأعوام 2000 و2006 و2009. وقد تأثرت بهذا الانقطاع دول في أوروبا الشمالية والشرقية أكثر من غيرها بسبب اعتمادها كلياً على الغاز الطبيعي الروسي.

وقد أبدت موسكو ميلاً لاستغلال مواردها الطبيعية، ولا سيما الغاز الطبيعي، للتأثير على السياسة في الدول الأوروبية. ولذلك أحست كثير من دول أوروبا، بأنها مهددة في سياستها واقتصادها، إذا استمرت بالاعتماد على مصدر واحد للغاز

الطبيعي، وهو المصدر الروسي. لذلك فكرت كثير من الدول، ومنها الولايات المتحدة، بإيجاد حلول للتقليل من اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي المار في أوكرانيا وبيلاروسيا.

وقد سعت دول من مثل ألمانيا لإيجاد حلول خاصة بها، وإن عارضت ذلك

وقد سعت دول من مثل ألمانيا لإيجاد حلول خاصة بها، وإن عارضت ذلك الولايات المتحدة، فقد دعمت ألمانيا قرار بناء خط أنابيب المجرى الشمالي والذي يربط ألمانيا بروسيا مباشرة، لكونها تُعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي من روسيا

الولايات المتحدة، فقد "دعمت ألمانيا قرار بناء خط أنابيب المجرى الشمالي والذي يربط ألمانيا بروسيا مباشرة، لكونها تُعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي من روسيا. وتعهدت روسيا ببناء خط أنابيب المجرى الجنوبي الذي يربط روسيا ببلغاريا وهنغاريا. وهذان المشروعان للأنابيب لا يمران بدول وسيطة مثل أوكرانيا وبيلاروسيا، ولا بدول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل بولندا وليتوانيا اللتين تعدان أقل تأثراً بالسياسة الروسية، ويمثل هذان الخطان من الأنابيب منافساً لخطوط أنابيب تسعى دول الاتحاد الأوروبي لإقامتها"⁽⁶⁾.

6 - دراسة مركز بحوث الكونجرس ص 6.

إن افتتاح خط الأنابيب الشمالي واقترح بناء الخط الجنوبي يُعد تحدياً لأوروبا في سعيها لتنويع مصادر الغاز الطبيعي. وقد أبدت روسيا الرغبة للحفاظ على إمساكها بسوق الغاز في أوروبا. وبينما تجادل ألمانيا بأن خط أنابيب الشمال يقوي الأمن الأوروبي لتوفيره مراً بديلاً للغاز الروسي الذي يمر بأوكرانيا، يُعارض عددٌ من دول السوق الأوروبية من مثل بولندا وليتوانيا، تعارض إنشاء خط الأنابيب الشمالي. وتتساءل عن جدوى الاعتماد على روسيا كمورد للطاقة. ويقول بعض النقاد إن المشروعين الشمالي والجنوبي قد يعطيان موسكو قوة سياسية إضافية في التعامل مع الدول التي لم تمر خطوط الأنابيب في أراضيها.

وكرر من قبل الاتحاد الأوروبي على الخوف من الاعتماد على الغاز الروسي، اعتمد الاتحاد الأوروبي على ما صار يعرف بالاستراتيجية الجنوبية التي تقضي بإقامة ما يسمى بممر الغاز الجنوبي: أي مشروع أنابيب غاز نابوكو. هذه الأنابيب يقصد منها نقل (1,1) تريليون قدم مكعب من الغاز القوقازي (وربما المتوسطي) في السنة، من دول مثل تركمانستان وأذربيجان وأوزبكستان إلى تركيا وبلغاريا والنمسا.

في العام 2007، افتتح رئيس وزراء اليونان كوستاسكرامينلس ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان، خط أنابيب غاز يربط بين البلدين. وبما أن بعض الغاز



الطبيعي الأذربيجاني يصل إلى اليونان عبر تركيا، يُعد هذا الخط من أول إمدادات الغاز من منطقة بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا امتد الأنبوب إلى إيطاليا فإن خطأً للأنابيب سيربط تركيا واليونان وإيطاليا، مما يسمح لأذربيجان بإمداد دولتين أوروبيتين وربما أكثر، الأمر الذي يوفر مصدراً للغاز غير المصدر الروسي⁽⁷⁾.

وقد واجه خط أنابيب نابوكو عدداً من التأخيرات، بعضها بسبب اقتراحات روسية لبناء خطوط أنابيب تخفف من فعالية خط نابوكو، وتتساءل عن مصادر تغذية هذا الخط، وتعارض مروره في بحر قزوين لأسباب بيئية.

وفي أيلول عام 2011 وافق مجلس الاتحاد الأوروبي لبدء محادثات مع أذربيجان وتركمانيستان للإسراع في بناء خط أنابيب عبر القوقاز. هذا الخط سيوفر مصادر غاز طبيعي لمشروع أنابيب نابوكو وأنابيب أخرى. وقد رحب بهذا القرار مسؤول الطاقة في الاتحاد الأوروبي غوتتراوتنغر وقال: "أوروبا تتكلم الآن بصوت واحد. إن خط الأنابيب الذي يعبر قزوين هو مشروع رئيس في الممر الجنوبي لجلب مصادر جديدة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا. عندنا النية لتحقيق ذلك في أقرب وقت"⁽⁸⁾.

وقد شجب وزير الخارجية الروسي المحادثات وادعى أن دول ساحل بحر قزوين: أذربيجان وإيران وكازاخستان وروسيا وتركمانيستان قد وافقت على إعلان في أكتوبر عام 2007، والذي يقضي بأن قرارات تتعلق ببحر قزوين يجب اتخاذها بالإجماع بين دول ساحل بحر قزوين، وادعى أن خط الأنابيب المقترح يختلف عن الأنابيب الموجودة تحت البحر، ويشكل تهديداً بيئياً⁽⁹⁾.

"في أكتوبر 2011 وقعت أذربيجان وتركيا اتفاقية نهائية لمرور خط أنابيب شاه دنيز، وقد مثلت المرحلة الثانية لمرور الغاز الطبيعي في الممر الجنوبي، وقعت الاتفاقيات خلال زيارة الرئيس الأذربيجاني إلى تركيا، ونصت على مرور 700 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال تركيا، منها 210 مليار قدم مكعب لاستعمال تركيا. وهناك اتفاق مهم لتوفير بناء خط أنابيب (عبر أنطاليا) كي لا يكون ضرورياً مرور الغاز في المرحلة الثانية من مشروع (شاه دنيز) من خلال نظام الأنابيب التركي.

وفي ديسمبر 2011 وقعت تركيا وأذربيجان تفاهماً لتأليف كونسورتيوم من شركة (سوكار) الأذرية وشركة (تباو) التركية، وشركة بوتاس لبناء الأنابيب التركية، من أجل بناء خط الأنابيب خلال أنطاليا. وقد تم الاتفاق أن تملك الشركة الأذرية (80%)، ويمكن أن تضاف شركات أخرى لتنفيذ المشروع"⁽¹⁰⁾.

7-"Europe's Energy Security", Michael Ratner, March 13, 2012.

8- European Commission, Press Release: EU Starts Negotiations on Caspian Pipeline to Bring Gas to Europe, September 12, 2011

9- "Moscow 'regrets' EU decision on trans-Caspian gas pipeline," RIA Novosti, September 13, 2011, Web Edition.

10 - دراسة مركز بحوث الكونجرس ص 16.

"Europe's Energy Security", Michael Ratner, March 13, 2012.

**والواقع أن تركيا أصبحت لاعباً
مهماً على الصعيد العالمي
والاقليمي في نقل الطاقة.
وقد اتخذت تركيا قراراً
استراتيجياً بأن تكون مركزاً
لتوزيع الطاقة، وذلك عبر تمديد
أنابيب لنقل الغاز والنفط**

"والواقع أن تركيا أصبحت لاعباً مهماً على الصعيد العالمي والاقليمي في نقل الطاقة. وقد اتخذت تركيا قراراً استراتيجياً بأن تكون مركزاً لتوزيع الطاقة، وذلك عبر تمديد أنابيب لنقل الغاز والنفط. فقد "دخلت تركيا في عقود للنفط والغاز مع روسيا والعراق وقطر وايران وتركمانستان واذريجان وكازاخستان وإسرائيل ومصر"⁽¹¹⁾.

وتحاول تركيا أن لا تكون معتمدة على مصدر واحد للطاقة، ولاسيما

من روسيا عدوها التاريخي القديم، ومنافسها الاقتصادي حالياً. وتُعد روسيا تركيا المنتفع الأول من سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك الجمهوريات التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي. "وبحسب مصادر روسية تعتبر تركيا بأنها حصان طرواده الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة والغرب"⁽¹²⁾. وترى روسيا في تركيا، كذلك منافساً مسانداً للولايات المتحدة في منطقة أوروبا، وتتهم تركيا بأنها دعمت الشيشان من خلال دعمها لمجموعات شيشانية معارضة في التسعينات. وبالعكس تهم تركيا روسيا بأنها تدعم وتوفر ملجأ لأعضاء حزب العمال الكردستاني. (وكلا الدولتين تستخدمان نقطة الضعف لدى خصمهما لإضعافه).

ومع هذا كله، تعتمد السياسة الاقتصادية الخارجية لتركيا، على استيراد مصادر الطاقة ونقلها ولاسيما النفط والغاز الطبيعي من جميع الدول بما فيها روسيا، فتركيا وقعت أول اتفاقية لنقل الغاز مع روسيا في عام 1984، وتُقل بعد عقدها الغاز الروسي عبر أنابيب تمرّ في بلغاريا بُنيت في عام 1987.

ارتفع استهلاك الغاز في تركيا من (1,2) مليار متر مكعب في عام 1988 الى (50) مليار متر مكعب في عام 2010، وترى تركيا أنها تستطيع أن تكون موزعة للطاقة لإسرائيل. و"إسرائيل تريد أن تحصل على الغاز الطبيعي والمياه عبر أنابيب من مرفأ جيهان في تركيا، وهناك خطة لتمديد أنابيب لنقل النفط من روسيا وبحر قزوين الى ميناء عسقلان في اسرائيل، ومن ثم ضخه الى ميناء ايلات في إسرائيل، وبعدها يتم تحميله في ناقلات لشحنه الى آسيا، بأسعار تنافس اسعار النقل في قناة السويس"⁽¹³⁾.

ويُعد خط أنابيب باكو تبليز جيهان وأيضا خط باكو تبليز أذربايجان وهو خط لأنابيب الغاز الطبيعي الذي يسوق لتركيا معبراً ما بين الشرق والغرب ومركزاً مهماً للطاقة،

11- MahirZeylanov, "Turkey Becomes World's Largest Energy Hub Through Recent Deals," Sunday's

Zaman, August 23, 2009, <http://www.sundayszaman.com/sunday/detaylar>.

12- Oktay F. Tanrisever, "Turkey and Russia in Eurasia," in The Future of Turkish Foreign Politics,

ed. Lenore G. Martin and DimitrisKeridis (Cambridge: MIT Press, 2004), 135-136.

13- Gal Luft, "Energy Security Challenges for Israel Following the Gaza War," International Analyst

Network, February 25, 2009, http://www.analystnetwork.com/article.php?art_id=2799.

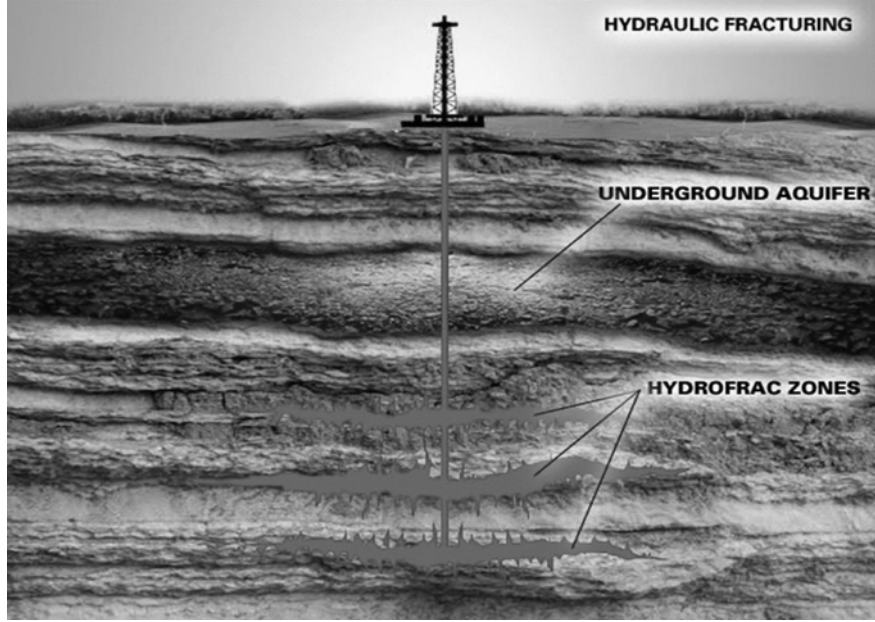
ويمكن لأي متابع أن يحدد خيار تركيا في بحر قزوين والمنطقة، على أنها تسعى في الحصول على منافع اقتصادية، من خلال ممرات الطاقة والمداخيل التي ينجم عنها، مما يؤدي الى تخفيض اعتماد تركيا على روسيا من امدادات الغاز، ويؤمن فرص عمل في المناطق التي بها حاجة الى تنمية، في شمالي تركيا وجنوبها.

وللتخفيف من المخاطر في الاعتماد على الغاز الروسي ولزيادة الأمن لموارد الطاقة لأوروبا لا بد من دراسة البدائل للغاز الطبيعي والمصادر المحتملة للغاز الطبيعي من دول غير روسيا.

وهناك غاز أنتج حديثاً في الولايات المتحدة. وأنتج من خلال صخور مشكلة من صلبال أو طين بها طبقات تنفلق بسهولة إلى طبقات أخر، وفيها مواد هيدروكاربونية وغازية.

وسمي هذا الغاز بالغاز الصخري (shale gas)، "وفي دراسة أجرتها عام 2011 إدارة معلومات الطاقة (EIA) الأميركية، أظهرت الدراسات تقنياً، بأن الغاز الصخري الذي يمكن استخراجه في العالم ربما بكميات تفوق احتياطات الغاز الطبيعي"⁽¹⁴⁾. ولكن بكلفة أعلى من استخراج الغاز الصخري، وقد أشارت دراسة للهيئة الأميركية لمعلومات الطاقة (EIA)، بأنه يمكن استخراج غاز صخري في أوروبا، باحتياطات تصل إلى (500) تريليون قدم مكعب، وبما يعادل استهلاك أوروبا مدة 25 سنة. إن نمو السوق الفوري للغاز الطبيعي وتطوير البنية التحتية للغاز السائل في أوروبا، ربما يساعد على تنويع مصادر الغاز الطبيعي، ويقلل من الاعتماد على الغاز المسيطر عليه من قبل الروس. وأخيراً فإن تطوير طاقة بديلة داخل أوروبا، كالطاقة المائية والطاقة من البحار والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجيو-حرارية، من شأنه أن يساعد في تنويع مصادر أوروبا من الطاقة.

وفي الماضي عدت شركات النفط أن استخراج احتياطات الغاز الطبيعي المنحسبة في طبقات جيولوجية طينية (shale) غير نافذة (impermeable) غير مرجحة اقتصادياً. لكنّ التقدم في تقنيات الحفر الاتجاهية (directional drilling) والكسر الهيدروليكي (Hydraulic fracturing)، زاد إنتاجية الغاز من الطبقات الطينية، إذ تقدّر وكالة المسح الجيولوجي الأميركية (USGS) كميات الغاز الطبيعي القابلة للاستخراج ب 200 تريليون قدم مكعب. هذا المخزون يكفي الولايات المتحدة مدّة عشر سنوات، وتعادل قيمته حوالي 2 تريليون دولار.



(صورة توضيحية لعمليات الكسر الهيدروليكية)

لكنّ تقنيات الكسر الهيدروليكية يمكن أن تسبّب مشاكل بيئية وأنشطة زلزالية، والمعروف أن تقنيات الكسر الهيدروليكي تعتمد على ضخ كميات كبيرة من المياه إلى الطبقة الطينية، تحت ضغط عالٍ لتحدث انشطارات وتفسّخات في هذه الطبقة، وهذه التفسّخات تؤمّن مسامات وأقنية للغاز تسمح باستخراجها، وتُخلط المياه المضخّة عادة مع مستحضرات كيميائية وأتربة رملية لتيسير عملية الكسر، وإبقاء الكسور المستحدثة مفتوحة خلال عملية استخراج الغاز. ويُضخّ ما بين (-5,1 5) مليون غالون مياه في كلّ بئر، وما يُقارب 15 ألف غالون من المستحضرات الكيميائية، وقد ثبت علمياً أن بعض هذه المستحضرات مضرّة بالبيئة، ويتمّ عادةً ضخّ هذه المياه إلى سطح الأرض للتخلّص منها بعد تنقيتها أو إعادة ضخّها إلى باطن الأرض في طبقات جوفية حيث يكون ضررها أقلّ.

وقد ثبت حديثاً أنّ عمليات الكسر الهيدروليكي تسببت بزيادة ملموسة في الأنشطة الزلزالية، إذ جرى تسجيل ملحوظ في نسبة الزلازل في الوسط الأميركي، إذ تنشط عمليات الكسر توجد تصدّعات وضعف في الطبقات الجيولوجية. لكنّ قوّة هذه الزلازل بقيت خفيفة نسبياً، إذ لا تتعدّى 5,4 على قياس ريختر، ولكن يمكن أن تسبّب عمليات الكسر بزلزل أقوى، إن كانت منطقة الحفر أضعف جيولوجياً أو تعدّد من المناطق النشطة زلزالياً.



البدايل للغاز الروسي

أما بالنسبة للبدايل للغاز الطبيعي الروسي، فهناك منطقتان ذاتا امكانيات هائلة على المستوى القصير والمتوسط لإنتاج الغاز الطبيعي وتصديره إلى أوروبا، وهما آسيا الوسطى وشمال أفريقيا.

إن وسط آسيا كان مركزاً لجهود الأميركيين والأوروبيين لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي من خلال الممر الجنوبي، في حين توجد في شمال أفريقيا خطوط أنابيب عدة لنقل الغاز إلى أوروبا، وكذلك محطات تصدير للغاز السائل.

إن منطقة بحر قزوين تحتوي على مخزون كبير من الغاز الطبيعي، "فالاحتياطي من الغاز الطبيعي لدول أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، يقدر بأكثر من (450) تريليون قدم مكعب، وهو الأكبر في العالم ويزيد عن احتياطات روسيا، ولكن المشكلة هي في كيفية نقل الغاز إلى الدول الأخرى، فخطوط الغاز المتجهة غرباً، يجب أن تعبر بحر قزوين الذي ما تزال دول ساحله تناقش قانونية ذلك، أو المرور عبر بلد منافس اقتصادياً لدول وسط آسيا، من مثل روسيا وإيران أو تركيا بالنسبة إلى أذربيجان.

ويوجد خط أنابيب من تركمانستان إلى الصين، ولكن يجب على الصين أن تطور شبكتها الداخلية من الأنابيب، بغية تزويد مناطقها الصناعية من الغاز الطبيعي، ويمكن للغاز التركياني أن يزود باكستان والهند، ويبدو أن تركمانستان تملك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، الذي يقدر بـ (287) تريليون قدم مكعب من الغاز.

أما كازاخستان فقد صدرت (424) مليار قدم مكعب من الغاز إلى روسيا. وفي ديسمبر 2007 وقعت كازاخستان وتركمانستان وروسيا على اتفاقية لتجديد خط أنابيب وسط آسيا، يزود روسيا ولبناء خط أنابيب ساحلي على بحر قزوين، على أن هذه الخطط تأخرت لنية تركمانستان تنويع طرق تصديرها بعيداً عن روسيا. ولكن كازاخستان تنوي زيادة تصدير الغاز إلى روسيا والصين.

وبالنسبة إلى دول شمال أفريقيا فإن هنالك ثلاث دول تملك احتياطيات كبيرة من الغاز، وهي الجزائر ومصر وليبيا، وتصدر الجزائر (1,8) تريليون قدم مكعب إلى أوروبا، وقد أنتجت الجزائر (3,1) تريليون قدم مكعب في العام 2005، وانخفض إنتاج الجزائر بسبب مشاكل إدارية واقتصادية.

وقد صرح وزير الطاقة الجزائرية، بأن هنالك خطراً لزيادة الإنتاج لتصل إلى (4) تريليون قدم مكعب عام 2015، وتملك الجزائر احتياطياً يقدر بـ (159) تريليون قدم مكعب من الغاز، يوجد فيها كذلك كميات كبيرة من الغاز الصخري.

وتوجد في الجزائر شركة حكومية هي شركة سوناتراك. وفي سنة 2005 صدر قانون قلل من احتكار الدولة لمصادر الطاقة وفتح الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي، ولكن قانون 2006 حدد حصة سوناتراك بـ (51%) من موارد الزيت والغاز ومشاريع التصدير والأنابيب. ولكن قانوناً صدر في العام 2009، حدد الاستيراد والاستثمار الخارجي واشترط من المستثمر الخارجي المشاركة مع مستثمر جزائري، مما جعل المستثمرين الأجانب يترددون ويتنظرون استقرار القوانين لمعاودة الاستثمار في الإنتاج والتنقيب.

أما مصر فعندها احتياطيات تقدر بـ (78) تريليون قدم مكعب وتنتج (2,2) تريليون سنوياً. ويوجد خطان من الأنابيب يتفرعان من العريش: واحد يذهب إلى إسرائيل وآخر إلى الأردن، وقد هوجمت منشآت الغاز في سيناء عشر مرات بعد استقالة حسني مبارك عام 2011، و"جاهدت السلطات المصرية لحماية البنية التحتية للغاز في سيناء، فإسرائيل تولد (40%) من الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي، وتزود مصر إسرائيل بـ (43%) من احتياجاتها. وتزود مصر الأردن بـ (80%) من احتياجاتها من الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية"⁽¹⁵⁾.

**فإسرائيل تولد (40) من الكهرباء،
بواسطة الغاز الطبيعي،
وتزود مصر إسرائيل بـ (43) من
احتياجاتها. وتزود مصر الأردن بـ
(80) من احتياجاتها**

أما تصدير مصر للاتحاد الأوروبي على شكل غاز مسال LNG فقد هبط بنسبة (35%) في العام 2010.

أما ليبيا فعندها إمكانية كبيرة لزيادة تصديرها من الغاز إلى أوروبا، إذا استقر نظام جديد بعد القذافي. ولقد أوقفت الحرب الأهلية تصدير الغاز الطبيعي، ولكنه عاد إلى طبيعته سريعاً بعد الحرب.

ويوجد كذلك أنابيب لتصدير الغاز من إيطاليا إلى أوروبا، وتستورد إيطاليا (97%) من الغاز الطبيعي المصدر من ليبيا، ولزيادة التصدير يجب إنشاء خطوط أنابيب إضافية. ويوجد في ليبيا محطات لتصدير الغاز المسال. وقد صدرت ليبيا (10%) تقريباً من قدرتها التصديرية من الغاز المسال في العام



2010، ويقدر إنتاج ليبيا (560) مليار قدم مكعب من الغاز سنوياً، إن خط أنابيب الغاز العربي من مصر إلى الأردن وسوريا ولبنان وتركيا قد خطط له أن يصل إلى أوروبا.

واردات الغاز المسال والغاز القطري:

من أهم التطورات لأوروبا زيادة الموجود من الغاز الطبيعي على شكل مسال. ومثل واردات الغاز المسال (15 %) من مجموع واردات أوروبا من الغاز. فإسبانيا تستورد (65 %) من وارداتها من الغاز على شكل غاز مسال، وتأتي بعدها البرتغال وفرنسا. ويمكن لأوروبا الاستفادة من القدرة الاستيرادية للغاز المسال لدى إسبانيا، وذلك بإقامة خطوط أنابيب تربط إسبانيا بفرنسا. إما أهم الدول المصدرة للغاز المسال فهي الجزائر ومصر وعمان وقطر، وتعد الجزائر الدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز المسال إلى أوروبا، وتزود قطر (10 %) من واردات أوروبا من الغاز المسال، وتعتبر دولة قطر من أغنى دول العالم بالثروة البترولية والغازية، إذ تم استغلال الواردات القطرية أفضل استغلال. ولكن احتياط قطر من النفط يتوقع أن ينضب في العام 2023، إذا استمرت على مستوى الإنتاج الحالي، وتأتي قطر في المرتبة الثالثة بعد روسيا وإيران من حيث الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي، ويقدر احتياط قطر بـ (896) ترليون قدم مكعب حسب احصاءات العام 2010، ويمثل (14 %) من الاحتياط العالمي.

وقد أنشأت قطر معامل ومحطات لإنتاج الغاز الطبيعي المسال على أراضيها، وأنشأت وشاركت في انشاءات ومحطات لنقل وتوزيع الغاز المسال في أوروبا، وتعد قطر الدولة الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال عالمياً، كما تسعى لتكون مصدراً للغاز الطبيعي عبر أنابيب تعبر إلى أوروبا من خلال السعودية والأردن وسوريا وتركيا.

الغاز المسال الأمريكي والعلاقة بين سعر الغاز والنفط

"وهناك مشاريع تصدير غاز مسال أمريكية، وإذا بنيت اليوم فتصبح الولايات المتحدة ثاني أكبر مصدر للغاز المسال بعد قطر"⁽¹⁶⁾. إن تصدير الولايات المتحدة للغاز المسال إلى دول البلطيق ووسط أوروبا، سيققل من اعتماد هذه الدول على الغاز الروسي، ولكن الأهم بالنسبة إلى أميركا من تصديرها الغاز المسال هو التسعير وليس الإنتاج.

16 - تقرير مركز أبحاث الكونغرس
صفحة 27.

"Europe's Energy Security"

فالولايات المتحدة هي من الدول القليلة التي لا تربط سعر الغاز الطبيعي بسعر النفط، ولذلك ربما تضغط لفصل السلعتين، ومعظم عقود الغاز التي تباع في العالم بواسطة الأنابيب أو على شكل غاز مسال، تباع لمدد طويلة ويربط سعر الغاز بسعر النفط، أما تاريخياً فقد تنافست المادتان مباشرة في الأسواق أكثر مما يحدث الآن.

بدائل بعيدة: اكتشافات للغاز في المتوسط

هنالك إعلانات عن اكتشافات في شرق المتوسط قامت بها إسرائيل وقبرص ولبنان، مما يفتح مصدراً جديداً لاستيراد الغاز الطبيعي لأوروبا، وتقدم التقديرات الأولية سيناريو تصبح فيه إسرائيل وقبرص دولتين مصدريتين للغاز الطبيعي (وقبرص عضو في الاتحاد الأوروبي ولا تستهلك أي غاز طبيعي في اقتصادها وتحتاج الكثير من البنية التحتية لنتج الغاز). وقد ساعدت شركة نوبل انرجي الأميركية قبرص وإسرائيل

لبناء منشآت للغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي وللتصدير. (وأكدت شركة نوبل الأميركية مع شركة (راشيوديليك) وشركة (أفانار)، وتقدر الشركات بأن ثروة إسرائيل الغازية تقارب الـ (25) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مع احتمال أن يكون هناك ما يقارب الـ (4) مليارات برميل من النفط موجود تحت هذا الغاز. هذه الثروة الجديدة التي قدرتها مصادر أميركية وإسرائيلية قد تتراوح بين (90) مليار و(300) مليار دولار، بحسب الاكتشافات التي ما زالت غير مؤكدة بالنسبة إلى النفط.

وتقدر الشركات بأن ثروة إسرائيل الغازية تقارب الـ (25) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مع احتمال أن يكون هناك ما يقارب الـ (4) مليارات برميل من النفط موجود تحت هذا الغاز

وآخر التوقعات لشركة نوبل، ترجح بأن نسبة احتمال وجود هذا النفط يعادل (20%)، بعدما أكد وجود الغاز الطبيعي في ثلاثة حقول (تمار، وليفتان، وديلات).

وبحسب استطلاع شركة نوبل، إذا تم استخراج نصف الكمية المكتشفة حسب الإنتاج الممكن اليوم، "فسيكون لدى إسرائيل ما يكفيها من الغاز لمئة عام.

ومن المتوقع أن يتم البدء باستخراج الغاز الطبيعي من حقل "تمار" بنهاية العام 2012، وستبدأ شركة داليت بعد عام أو عامين باستخراجه، وشركة ليفتان بين 2016 و 2018.



وبحسب مصادر شركة نوبل، فإن حقل "تمار" وحده سوف يصل الى الحد الأقصى بمعدل مليار قدم مكعب في اليوم، خلال 2013 أو 2014 أي حوالي ثلاثة أضعاف استهلاك إسرائيل في 2009.

هذا الاكتشافات الجديدة قد تغيّر الجيوبوليتك لمنطقة الشرق الأوسط، ويعطي إسرائيل دفعة اقتصادية جديدة، وبالأخص أن إسرائيل لم تكن تمتلك أيّ ثروات طبيعية. وبحسب الاستنتاجات من الشركات الإسرائيلية والأميركية، فإن إسرائيل قد تصبح مصدّرة للغاز الطبيعي، بعدما كانت تستورده. إذ كانت تستورد (40 %) من حاجتها من مصر، بحسب الاتفاقية التي تمّ عقدها بعد اتفاق كامب ديفيد في العام 1979. وهذه الاتفاقية التي خدمت إسرائيل مدّة ثلاثين عاماً من حكم مبارك، تتعرض اليوم إلى مخاطر عدة، خاصة بعد التفجيرات التي قامت بها مجموعات مسلحة داخل سيناء، لإيقاف إمدادات الغاز الى إسرائيل.

ومع العلم أن إسرائيل دفعت أسعاراً منخفضة عندما استوردت غازها من مصر، ومن المتوقع أن تقوم بعد البدء باستخراج الغاز في نهاية العام 2012، بالبحث عن أسواق جديدة لتصدير فائضها الى أوروبا والأردن، مما يعزز متانة الاقتصاد الإسرائيلي.

الاستهلاك الإسرائيلي للطاقة

تستهلك إسرائيل الغاز الطبيعي بزيادة مستمرة منذ العام 2003. والغاز الطبيعي يمثّل نسبة قليلة من الاستهلاك للطاقة تقدر بحوالي (11 %). وفي المقابل يشكّل النفط ما يقارب الـ (50 %) والفحم الحجري (35 %). لكن الاكتشاف الجديد قد يؤدي الى تزايد هذه الكمية بنسبة (11 %) بحلول العام 2015، أي ما يقارب واحد مليار قدم مكعب في اليوم، وهو ثلاثة أضعاف ما يتم استهلاكه اليوم.

وقد تعتمد الكهرباء في إسرائيل بشكل كبير على الغاز في المستقبل، مما يؤدي الى إنتاج الكهرباء بشكل كليّ فضلاً تشغيل جزء من السيارات على الغاز الطبيعي، وهذا هدف أعلنته الحكومة الاسرائيلية.

ويساهم الغاز الطبيعي الآن بـ (26 %) من إنتاج الكهرباء في إسرائيل، والفحم يشكل تقريباً الثلثين الباقيين. وفضلاً عن الفائدة المادية والمعنوية للاكتشاف الجديد، هناك تأثيرات بيئية كبيرة تنعكس على تخفيض ثاني أكسيد الكربون، وهناك توقعات بأن ينخفض بحوالي (50 %) وهذا يستلزم استثمارات كبيرة

وسنوات عديدة للإنجاز. مع الإشارة الى أن إسرائيل تستورد حالياً كل حاجتها من الفحم والنفط. فضلاً عن ذلك قد تبدأ دول في المنطقة منها تركيا ولبنان، قد تبدأ البحث عن الغاز الطبيعي قريباً مما يزيد إنتاج الغاز الطبيعي في المنطقة.

خاتمة:

تشكل خرائط توزيع الغاز الطبيعي في العالم، سبباً لرسم خرائط جديدة للصراع تتجاوز الاقتصاد والسلم والحرب، وربما في إعادة رسم خارطة الدول بسبب أطماع الدول الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة وطرق توزيعها

تشكل خرائط توزيع الغاز الطبيعي في العالم، سبباً لرسم خرائط جديدة للصراع تتجاوز الاقتصاد والسلم والحرب، وربما في إعادة رسم خارطة الدول بسبب أطماع الدول الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة وطرق توزيعها. فالقارة الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، تحاول مع أميركا أن تنوع مصادر الطاقة، ولذلك تسعى لكي تؤمن معابر وممرات خارج نفوذ روسيا وسيطرتها، وذلك عبر تركيا وسوريا والاردن والسعودية وقطر. ومن مناطق جديدة على بحر قزوين.

ولعل بشائر هذه التغييرات هي ما تسميه أميركا بخريطة الشرق الأوسط الجديد، التي ترسم اليوم بدماء شعوب الشرق الأوسط، وتحت مسميات عدة: منها الربيع العربي، ونشر الديمقراطية، والحرية. ولعل الأحداث الجارية اليوم في سوريا تدل على ذلك، وقد تعثر هذا المشروع، إذ تدخلت روسيا في مجلس الأمن لمنع استعمال القوة ضد سوريا. ووقفت الصين ودول البريكس الى جانب الموقف الروسي في مجلس الأمن، مما ألغى سيطرة أميركا كقوة وحيدة في العالم.

ولعل من أهم نتائج الأزمة السورية ظهور عالم متعدد الأقطاب. فسوريا التي تسيل على أرضها الدماء، كانت تحلم أن تصبح دولة غنية، إذا أصبحت ممراً لأنابيب الغاز القطري. فالموقع الجغرافي لسوريا يمكن أن يجعل منها ممراً دولياً حيوياً لنقل الغاز بين قارتين مهمتين. وهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على توفير احتياجات البلاد من مادة الغاز، فضلاً عن تحقيقها إيرادات مالية جراء استخدام أراضيها وشبكات أنابيبها لنقل الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا.⁽¹⁷⁾

فهناك احتياطات غازية تقدر بمئات المليارات من الدولارات، قد تجعل من المنطقة حلبة للصراع بين لبنان وإسرائيل وتركيا وقبرص. وقد تشتعل نزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

إما لبنان وقبرص وإسرائيل، فهناك احتياطات غازية تقدر بمئات المليارات من الدولارات، قد تجعل من المنطقة حلبة للصراع

17-مركز الطاقة السورية:

2010-10-25

<http://www.syria-oil.com/?p=491>

بين لبنان وإسرائيل وتركيا وقبرص. وقد تشتعل نزاعات في منطقة الشرق الأوسط. فهل يكون الغاز الطبيعي نعمة لتوليد الطاقة بأسعار زهيدة، أو يكون نقمة تشتعل أطماع الدول الاستعمارية، وتشتعل حروباً يبدو من ظاهرها أنها لأسباب محلية. والواقع أنها من نتائج لعبة الأمم للسيطرة على مصادر النفط والغاز.

الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي

النسبة %	الاستهلاك (bcf)	الدولة	الرتبة
22	22,834	الولايات المتحدة	1
13	13,762	روسيا	2
4	4,651	إيران	3
3	3,344	كندا	4
3	3,221	الصين	5
3	3,087	اليابان	6
3	3,055	المملكة المتحدة	7
3	2,755	ألمانيا	8
3	2,737	السعودية	9
2	2,529	إيطاليا	10
2	2,458	المكسيك	11
2	2,087	الإمارات	12
2	1,833	الهند	13
2	1,720	أوزبكستان	14
2	1,660	أوكرانيا	15
1	1,522	الأرجنتين	16
1	1,504	فرنسا	17
1	1,501	مصر	18
1	1,384	تايلاند	19
1	1,374	هولندا	20
24	24,823	بقية العالم	
100	10,839	المجموع العالمي	

Source:BP Statistical Review of World Energy 2010, p. 27.

الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي

النسبة %	الاستهلاك (bcf)	الدولة	الرتبة
24	1,567,266	روسيا	1
16	1,045,668	إيران	2
14	895,934	قطر	3
4	286,049	تركمنستان	4
4	279,692	السعودية	5
4	244,731	الولايات المتحدة	6
3	227,074	الإمارات	7
3	200,234	فنزويلا	8
3	185,402	نيجيريا	9
2	158,916	الجزائر	10
2	112,301	اندونيسيا	11
2	111,948	العراق	12
2	108,769	استراليا	13
1	86,874	الصين	14
1	84,049	ماليزيا	15
1	77,339	مصر	16
1	72,395	النرويج	17
1	64,273	كازاخستان	18
1	62,860	الكويت	19
1	61,801	كندا	20
10	692,521	بقية العالم	
100	6,621,153	المجموع العالمي	

Source:BP Statistical Review of World Energy 2010, p. 22.



الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي

الرتبة	الدولة	الاستهلاك (bcf)	النسبة %
1	الولايات المتحدة	20,956	20
2	روسيا	18,629	18
3	كندا	5,700	5
4	إيران	4,633	4
5	النرويج	3,655	3
6	قطر	3,154	3
7	الصين	3,009	3
8	الجزائر	2,875	3
9	السعودية	2,737	3
10	اندونيسيا	2,539	2
11	أوزبكستان	2,274	2
14/13/12	مصر/ماليزيا/هولندا	2,214	2
15	المملكة المتحدة	2,105	2
16	المكسيك	2,055	2
17	الإمارات	1,723	2
18	أستراليا	1,494	1
19	الأرجنتين	1,462	1
20	ترينيداد وتوباغو	1,434	1
	بقية العالم	18,410	17
	المجموع العالمي	105,485	100%

Source:BP Statistical Review of World Energy 2010, p. 24